

الفصل الثاني

معالم السياسة الخارجية للدولة المسلمة

في ضوء خطب الخلفاء

ويشتمل على مدخل ومبحثين :

المبحث الأول : سياسة الخلفاء مع غير المسلمين وقت السلم من خلال خطبهم .

المبحث الثاني : سياسة الخلفاء مع غير المسلمين وقت الحرب من خلال خطبهم .



obeikandi.com

مدخل

تعاملت الدولة في عهد الخلفاء عليه السلام في ميدان السياسة الخارجية والعلاقات الدولية مع أصناف من الناس ، منهم المحارب ومنهم المسلم ، وكانت سياسة الدولة في عهد الخلفاء في التعامل مع الصنفين وفق أحكام الشريعة الإسلامية . وقد وضحت الشريعة الإسلامية ضوابط وأصولاً تحكم علاقات المسلمين بالأمم الأخرى ، وجعلت إيصال الدعوة إليها هدفاً رئيساً من أهداف السياسة الخارجية . ووضعت الشريعة ضوابط ومبادئ وأصولاً وقت الحرب ووقت السلم ، في إطار أخلاقي ، فكان هناك مجموعة من المبادئ مستمدة من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، تلتزم بها الدولة المسلمة ، ولا تحيد عنها في وقت السلم ، ولا في زمن الحرب . فالسياسة الخارجية للدولة الإسلامية وقت السلم تقوم على ما يلي ^(١) :

١ - الوفاء بالعهود واحترامها :

وقد حث القرآن على ذلك في آيات كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ [النحل: ٩١] ، وقال تعالى : ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴾ .

[الإسراء: ٣٤]

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرْفَعُ لَهُ بِقَدْرِ غَدْرِهِ أَلَا وَلَا غَادِرَ أَعْظَمُ غَدْرًا مِنْ أَمِيرٍ عَامَّةٍ » ^(٢) .

(١) وقد بينت في الفصل الثاني حقوق الذميين والمستأمنين ، ومن أهم هذه الحقوق : حمايتهم والدفاع عنهم ، والحرية الدينية في الاعتقاد وممارسة الشعائر ، والإحسان إليهم ، وإبقاء حرياتهم فلا يستعبدون ولا يسترقون ، والعدل والإنصاف معهم ، وحسن جوارهم وعيادة مرضاهم . وكذلك المستأمنون شرع الإسلام لهم حقوقاً من أهمها : حق الأمن ، وحق الإقامة والتنقل في الدولة الإسلامية ، وحق ممارسة التجارة والعمل ، وحق التمتع بالمرافق العامة .

(٢) رواه مسلم في صحيحه ، ك الجهاد والسير ، باب تحريم الغدر ، رقم (١٧٣٨) .

٢- الإحسان والبر للمسلمين من غير المسلمين :

قال تعالى : ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (٨) إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٩﴾ [المتحنة: ٨، ٩] .

وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ : قَدِمْتُ عَلَىٰ أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ إِذْ عَاهَدَهُمْ ، فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدِمْتُ عَلَىٰ أُمِّي وَهِيَ رَاغِبَةٌ^(١) أَفَأَصِلُ أُمِّي ؟ قَالَ : « نَعَمْ . صِلِي أُمَّكِ »^(٢) .

٣- العدل مع غير المسلمين :

قال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] .

وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨] ، إلى غير ذلك من الأمور التي وضحتها الشريعة الإسلامية للمعاملة مع غير المسلمين .

أما وقت الحرب فقد بينت الشريعة الإسلامية كيفية المعاملة مع المحاربين والتي من أهمها^(٣) :

(١) الرغبة : السؤال والطلب . والمراد هنا : أنها طامعة تسألها شيئاً . النهاية في غريب الحديث (٢٩٢/٣) .

(٢) رواه البخاري في صحيحه ، كالهبة وفضلها والتحريض عليها ، باب الهدية للمشركين ، رقم (٢٦٢٠) ، ومسلم في صحيحه ، كالزكاة ، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين رقم (١٠٠٣) .

(٣) وقد بينت في الفصل الثاني حقوق الحربيين ، ومن أهمها : دعوتهم إلى الإسلام ، أو دفع الجزية قبل =

١- الشدة على الكافرين المحاربين : قال تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩] ، وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ﴾ (١٣) أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (١٣) قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْرِجُهُمْ مِنْ صَرْحِهِمْ وَيَضْرِبُهُمْ عَلَى الْوَعْدِ وَيُشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ﴾ (١٤) وَيُذْهِبَ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ١٢- ١٥] .

٢- الدعوة قبل القتال .

٣- الالتزام بأداب القتال . إلى غير ذلك من المبادئ والقواعد التي بينها الشريعة الإسلامية لمعاملة المسلمين غير المسلمين وقت الحرب .

وقد التزمت الدولة في عهد الخلفاء عليهم السلام بهذه المبادئ وتعاملت وفق أحكام الشريعة الإسلامية . وسأبين هذا في مبحثين على النحو التالي :

المبحث الأول : سياسة الخلفاء مع غير المسلمين وقت السلم .

المبحث الثاني : سياسة الخلفاء مع غير المسلمين وقت الحرب .

= مقاتلتهم ، والوفاء بالعهود معهم ، وعدم التمثيل بقتلاهم وعدم تعذيب أسراهم ، وعدم قتل النساء والولدان والعباد؛ ما داموا لم يجاربوا مع قومهم ، إلى آخر تلك الحقوق التي شرعها الإسلام لغير المسلمين .

obeikandi.com

المبحث الأول

سياسة الخلفاء الخارجية مع غير المسلمين
وقت السلم من خلال خطبهم



obeikandi.com

مدخل

عز أن أقف على خطب تتضمن الحديث عن السياسة الخارجية في وقت السلم بشكل مباشر ، ومن خلال استقراء مجموع خطب الخلفاء عليه السلام والأصول العامة للشريعة والتي التزم بها هؤلاء الخلفاء عليه السلام عمليا يمكن أن نتستجج أبرز معالم السياسة الخارجية للدولة المسلمة مع غير المسلمين حال السلم فيما يلي :

١- التعامل معهم بأخلاق الإسلام :

هذه هي السياسة التي انتهجها الخلفاء مع غير المسلمين وقت السلم البر والإحسان لغير المسلمين طالما أنهم سالمونا ولم يقاتلونا .

فالإسلام لا ينهى عن الإحسان إلى غير المسلمين المسلمين قال تعالى : ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (٨) إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿ [الممتحنة: ٨، ٩] .

فالإسلام يحرم أن يعتدي على المسلمين ، بل لهم حق البر والإحسان ، وهذا يؤكد أن طبيعة الشريعة الإسلام تنسم بالرفقة والرحمة للناس أجمعين .

فإن أقر غير المسلمين بالعهد أصبح لهم حقوق قررهما لهم الإسلام ، من أهمها ما يلي :

حمايتهم وكف الأذى عنهم ، قال الفاروق عليه السلام في جزء من خطبته مقررًا ذلك : «فقاتلوا عدوهم من ورائهم» (١) .

الإحسان إليهم والرفق والرحمة بهم والعدل معهم ، قال الفاروق في جزء من

(١) تاريخ الطبري (٢/ ٥٥٧) .

خطبته مقررا ذلك : «ولا تكلفوهم فوق طاقتهم»^(١) . وقال الإمام علي في جزء من خطبته «وإذا حكمتم فاعدلوا»^(٢)

لقد كان الفاروق رضي الله عنه حريصا كل الحرص على ذلك ، ولقد أرسل إلى عماله وأمرائه أمرا إياهم بالرفق والرحمة مع غير المسلمين المسلمين أهل الذمة .

وقد كان الفاروق رضي الله عنه يسأل أولا عن حال الرجل المادية قبل أن يأخذ منه الجزية حتى لا يفرض عليهم فوق طاقتهم . فعن «المغيرة بن شعبة أن عمر بعث إلى رهط من أهل السواد فسألهم عن أعمالهم ، وعن عيالهم وعن بطالتهم ، ثم وضع عليهم ثمانية وأربعين درهما ، وأربعة وعشرين ، واثنى عشر»^(٣) .

« وأبصر عمر شيئا ، يسأل ، فقال : «ما لك ؟» فقال : ليس لي مال وأنا تؤخذ مني الجزية ، فقال عمر : «ما أنصفناك إن أكلنا شبيبته ، ثم نأخذ منك الجزية» ، ثم كتب إلى عماله لا يأخذوا الجزية من شيخ كبير»^(٤) .

ومما يدل على معاملة الدولة في عهد الخلفاء رضي الله عنهم غير المسلمين بالأخلاق الإسلامية تلك المعاهدات التي تمت بين المسلمين وبين غيرهم . فقد أعطى المسلمون عهودا بالأمان لمن قبل ذلك من أهل البلاد المفتوحة ، والمتأمل في هذه العهود ونصوصها يجدها أنها تطبيق عملي للدعوة وأهدافها ، وتدلل على الإحسان إلى غير المسلمين واحترام لأدميتهم .

فقد أعطى الفاروق كتابا لأهل بيت المقدس أهل إيلياء جاء فيه : «بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان ،

(١) المرجع السابق (٢/ ٥٥٧) .

(٢) البداية والنهاية (٧ / ٣٤١) .

(٣) الأموال لابن زنجويه (١ / ١٥٩) .

(٤) المرجع السابق (١ / ١٥٩) .

أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم ، ولكنائسهم وصلبانهم ، وسقيمها وبريئها ، وسائر ملتها ، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ، ولا ينتقص منها ولا من حيزها ، ولا من صليبيهم ، ولا من شيء من أموالهم ، ولا يكرهون على دينهم ، ولا يضار أحد منهم ، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود ، وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن ، وعليهم أن يخرجوا منها الروم ، فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم ، ومن أقام منهم فهو آمن وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية ، ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بيعهم وصلبهم فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وصلبهم حتى يبلغوا مأمنهم ، ومن كان بها من أهل الأرض قبل مقتل فلان فمن شاء منهم قعدوا عليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية ، ومن شاء سار مع الروم ، ومن شاء رجع إلى أهله فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصادهم ، وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية . شهد على ذلك : خالد بن الوليد وعمرو بن العاص ، وعبدالرحمن بن عوف ومعاوية بن أبي سفيان . وكتب هذا العهد سنة خمس عشرة^(١) .

وعاهد عمرو بن العاص عامل الفاروق على مصر أهل مصر صالحهم وكتب بينهم عهداً هذا نصه : «بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أعطى عمرو بن العاص أهل مصر من الأمان على أنفسهم وملتهم وأموالهم ، وكنائسهم وصلبهم ، وبرهم وبحرهم ، لا يدخل عليهم شيء من ذلك ولا ينتقص ، ولا يساكنهم النوب ، وعلى أهل مصر أن يعطوا الجزية إذا اجتمعوا على هذا الصلح وانتهت زيادة نهرهم خمسين ألف ألف ، وعليهم ما جنى لصوتهم فإن أبى أحد منهم أن يجيب رفع عنهم من الجزاء بقدرهم ، وذمتنا من أبى بريئة ، وإن نقص نهرهم من غايته إذا انتهى رفع

(١) تاريخ الطبري (٢/٤٤٩) .

عنهم بقدر ذلك ، ومن دخل في صلحهم من الروم والنوب فله مثل ما لهم وعليه مثل ما عليهم ، ومن أبى واختار الذهاب فهو آمن حتى يبلغ مأمنه ، أو يخرج من سلطاننا عليهم ما عليهم أثلاثا ، في كل ثلث جباية ثلث ما عليهم على ما في هذا الكتاب عهد الله وذمته وذمة رسوله وذمة الخليفة أمير المؤمنين وذمم المؤمنين ، وعلى النوبة الذين استجابوا أن يعينوا بكذا وكذا رأسا ، وكذا وكذا فرسا على ألا يغزوا ولا يمنعوا من تجارة صادرة ولا واردة» . شهد الزبير وعبدالله ومحمد ابنه ، وكتب وردان وحضر فدخل في ذلك أهل مصر كلهم وقبلوا الصلح^(١) . إنها سماحة الإسلام وحسن معاملته لغير المسلمين .

٢. احترام العهود والمواثيق والوفاء بهما :

قامت سياسة الخلفاء الخارجية مع غير المسلمين وقت السلم على احترام العهود والمواثيق مع المعاهدين ، وقد حث الخلفاء في خطبهم الجنود والقادة على الوفاء بالعهود والمواثيق فقال الصديق عليه السلام في جزء من خطبته : «ولا تغدروا»^(٢) . وقال الإمام علي عليه السلام في جزء من خطبته «وإذ عاهدتم فأوفوا ، وإذا حكمتم فاعدلوا»^(٣) وقال أيضا في جزء من خطبته : «ليس المسلم بالخائن إذا أؤتمن ، ولا بالمخلف إذا وعد ، ولا بالكذاب إذا نطق»^(٤) .

فاحترام العهود والمواثيق من مكارم الأخلاق التي حث عليها الإسلام ، وواجب إسلامي ، وهذا دليل على كمال المروءة ومظهر من مظاهر العدالة . «فلم يشدد الإسلام في شيء تشديده في التنفير من الغدر وعدم الوفاء بالعهد ،

(١) تاريخ الطبري (٢/ ٥١٥) .

(٢) سنن البيهقي الكبرى ، ك السير ، باب من اختار الكف عن القطع ، (٩/ ٨٥) ١٧٩٠٤ . البداية والنهاية (٥/ ٢٢٠) .

(٣) البداية والنهاية (٧/ ٣٤١) .

(٤) جبهة خطب العرب (١/ ٣٤٥) .

فالإسلام يرى أن الخارج من الوفاء بالعهد كالخارج من الإنسانية ذاتها ، فكأن الغادر ليس بإنسان ، وكأن الغدر من صفات الحيوانية البعيدة عن صفات الإنسانية ، فقال تعالى : ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٥٥) الَّذِينَ عَاهَدَتْ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ ﴿ [الأنفال: ٥٥، ٥٦] ^(١) .

وقد التزمت الدولة في عهد الخلفاء بالوفاء بالعهود ، وجعلت الدولة أساس تعاملها مع غيرها أن تفي بعهودها ، وأنه لا غدر ولا خيانة . ومما يدل على ذلك موقف أبو عبيدة مع نصارى أهل الشام ف«عندما فتحت المدن في بلاد الشام ورأى أهل الذمة وفاء المسلمين لهم وحسن السيرة فيهم ، وصاروا أشد على عدو المسلمين من المسلمين على أعدائهم ، فبعث أهل كل مدينة ممن جرى الصلح بينهم وبين المسلمين رجالا من قبلهم يتجسسون الأخبار عن الروم وعن ملكهم وما يريد أن يصنع ، فأتى أهل كل مدينة رسلهم يخبرونهم بأن الروم قد جمعوا جمعا لم يروا مثله ، فأتى رؤساء أهل كل مدينة واليهم الذي خلفه أبو عبيدة عليهم فأخبروه بذلك . فكتب أبو عبيدة إلى كل والي له ممن كان خلفه في المدينة والتي صالح أهلها يأمرهم أن يردوا عليهم ما جبي منهم من الجزية والخراج ، وكتب إليهم أن يقولوا لهم إنما رددنا عليكم أموالكم لأنه قد بلغنا ما جمع لنا من الجموع ، وأنكم قد اشترطتم علينا أن نمنعكم ، وإنا لا نقدر على ذلك ، وقد رددنا عليكم ما أخذنا منكم ، ونحن لكم على الشرط وما كتبنا بيننا وبينكم إن نصرنا الله عليهم ، فلما قالوا لهم ذلك وردوا عليهم الأموال التي جبوها منهم قالوا : ردكم الله إلينا ونصركم عليهم ، قالوا : فلو كانوا هم لم يردوا علينا شيئا» ^(٢) . فلما لم يستطيع حمايتهم بسبب انشغاله في معارك

(١) مع العقيدة والحركة والمنهج في خیر أمة أخرجت للناس د/ علي عبد الحليم محمود ، ص ١٣٤ ، دار الوفاء بالنصورة ، ط الأولى / ١٩٩٢ م .

(٢) الخراج أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم ص ٢٨٢ (٢٨٣) . تحقيق محمد إبراهيم البنا ، ط / دار الإصلاح ١٩٨١ م .

أخرى رد إليهم الجزية . هذا ديننا ، ذاك إسلامنا .

فإذا تم عقد الأمان فقد ترتب عليه جملة من الحقوق لصاحب هذا الأمان منها :

عصم ماله ودمه وعرضه ، فلا يجوز الاعتداء على هذه الثلاث قال ﷺ : «من أمن رجلاً على نفسه فقتله أعطى لواء الغدر يوم القيامة»^(١) . وقال ﷺ : «من أمن رجلاً على دمه فقتله فأنا بريء من القاتل وإن كان المقتول كافراً»^(٢) .

لا يجوز نقض عهده ولا إلغاء عهد الأمان ، ولا إكراهه على ما لم يلتزمه إذا أقام على ما عوهد إليه . إلى غير ذلك من الأحكام الواردة في كتب الفقهاء^(٣) .

(١) رواه أحمد في مسنده (٢٢٤/٥) برقم ٢١٩٩٨ . وقال شعيب الأرناؤوط إسناده صحيح .

(٢) كنز العمال (٣٦٥/٤) برقم ١٠٩٣٠ .

(٣) للمزيد ينظر : شرح السير الكبير (١) (٢٥٩ وما بعدها) . العلاقات الدولية في الإسلام وقت الحرب (٨٩/٦) .